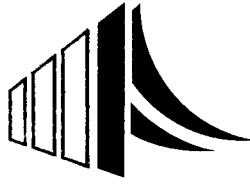


State of Kuwait

Abdullah Jassim Almudhaf

Member of National Assembly



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

عبدالله جاسم المذف

عضو مجلس الأمة

يبلغ عضو رئيس الوزراء
- يبلغ الى وزير الامتثال بالحكامه و
وزير الدولة لشئون الشباب

المحترم
- يدبرع على جعل اعمال
ادله حارمه

16/11/2016

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

استناداً لأحكام نص المادة (100) من الدستور والمادة (133) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، واستكمالاً لدورنا الرقابي الذي مارسناه من خلال توجيه مجموعة من الأسئلة البرلمانية وطلبات لجان تحقيق، نتقدم بتوجيه الاستجواب التالي الى وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشئون الشباب، برجاء اتخاذ الإجراءات اللازمة لإبلاغ ذوي الشأن وفقاً لأحكام المادة (135) من اللائحة.

مع خالص التحية ،،،

مقدم الاستجواب

عبدالله جاسم المذف

عضو مجلس الأمة

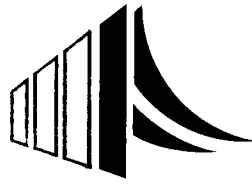
عبدالله جاسم المذف
عضو مجلس الأمة

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا ﴾ [الإسراء: 16].

لما كان ملف أملاك الدولة وأراضيها التجارية والصناعية والزراعية من الملفات التي أوليناها جل اهتمامنا من بداية دور الإنعقاد الأول نظراً لما تمثله هذه الملفات من أهمية قصوى تأكيداً لمصالح الدولة المالية وتحقيقاً للعدالة الاجتماعية وحماية للأمن الغذائي في الدولة , مما جعل من تلك القضايا تشكل حجر الزاوية في اتجاهاتنا الرقابية سواءً لتحقيقاً واستجواب التزاماً بنا باليمين على إحترام الدستور والقانون والذود عن مصالح الشعب وأمواله.

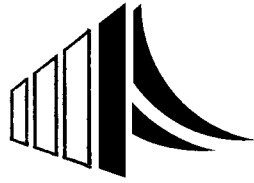
وعلى الرغم أن التدرج في الأدوات الرقابية لا أصل دستوري أو قانوني ثابت له إلا أن التزامنا بهذا التدرج جاء لتبيان الحقيقة كاملة وإقامة الحجة و غحتراماً للرقابة الشعبية والرأي العام , كما أننا مؤمنين بشكل يقيني بأن هذا التدرج من خلال توجيه الأسئلة البرلمانية وتقديم طلبات تشكيل لجان تحقيق هي وسائل قد تحقق الهدف المنشود متى ما إلتقت إرادتي الحرص الشديد والشفافية التامة من الوزير ليتعامل معها بشكل جاد وسريع والمتابعة الحثيثة والرصد الدقيق من النائب لتكون سبيلاً للاطلاع على المعلومة والتحقق من الوقائع.



فمتى ما علم الوزير من خلال هذه الادوات مكامن الخلل والضعف في وزارته أو المؤسسات أو الهيئات التابعة له أصبح أمام خيارين لا ثالث لهما , فإما أن يحمي هذه المؤسسات التي تحت مسؤوليته السياسية من العبث ويصلح ما بها من خلل أو يتهاون تجاهلاً أو ضعفاً فيكون تحت طائلة المادة (100) من الدستور بتوجيهه سؤالا مغالطاً له يترك فيه الحكم السياسي للمجلس والإجتماعي للرأي العام.

ولما كان الاعلان عن هذا الاستجواب كان قد سبق تشكيل الحكومة الحالية , وحتى قبل تسمية الوزير المستجوب حيث وضعنا جملة من المعايير والمطالب لتصحيح الوضع في الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية عبر ملفات متخمه بشبهات فساد وتنفيـع وانعدام عدالة التوزيع وعدم تحقيق الغاية في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد وطالبنا بأن يلتزم الوزير القادم بها ايأ كان أسمه , وقد قمنا حرصاً منا على تقويم هذا الاعوجاج بتسليمه فور قسمه التقرير رقم (2) الصادر من لجنة حماية الأموال العامة الصادر في دور الإنعقاد الثالث في الفصل التشريعي الخامس عشر وما يحتويه التقرير من شبهات تدور حول مجموعة من القيادات في الهيئة طالبنا باحالتهم للنيابة العامة للوقوف على صحة هذه الشبهات كما تمسكنا بحقنا بالاطلاع على هذه الإحالة للوقوف على صحتها ومدى ملائمتها لواقع الحال.

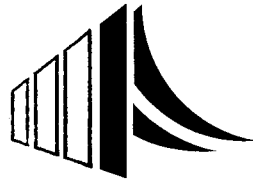
وقد منحنا الوزير المستجوب تأكيداً لنوايانا الحسنة في الإصلاح وتحقيق الغاية النبيلة من حقنا في ممارسة دورنا الرقابي مدة



شهر كامل لتنفيذ هذه المعايير وتحقيق تلك المطالب , وبعد متابعة لما قام به الوزير المستجوب منذ توليه حول هذا الملف نرى بأنها اجراءات ليست في الاتجاه الصحيح للصالح ولا في سبيل متابعة كل ما أثير بشأن هذه الشبهات لذلك نتقم باستجوابنا على النحو التالي :

المحور الأول : التهاون في محاربة الفساد بشأن الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية :

دارت حول الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية في الآونة الأخيرة العديد من الشكوك حول شبهات فساد جعلت من هذه الهيئة اداة يستخدمها المتنفذين في كسب الولاءات وتنفيذ الأقارب مما أدى الي حيادها عن دورها الأساسي بالعمل على تحقيق الأمن الغذائي والتعامل على كل المتقدمين للحصول على الحيازات الزراعية بشكل عادل ومتساوي , ولعل حكم محكمة التمييز الصادر بتاريخ **26 يناير 2022** والقاضي بالغاء توزيع **396** قسيمة زراعية يمثل رأس الجليد لكل هذه الشبهات والوقائع مما كان يستوجب أن يتم التعامل مع كل مسؤول في الهيئة أو خارجها بشكل حازم ودي للقضاء على هذه الظاهرة التي استشرت في مؤسسات الدولة والهيئة أحدها , وكانت هذه المؤشرات والحقائق بالمستندات تحت يد الوزير منذ اليوم الأول لتوليئه الحقيبة الوزارية الا أن جميع تحركاته تصب في مصلحة وتأكيد لقوة هؤلاء المفسدين مما يستوجب تحميله المسؤولية السياسية عن هذه الأفعال بعد أن فشل في التعامل معها.



المحور الثاني : التخاذهل فى التعامل مع التقارير الرقابية
ولجان تقصى الحقائق وعدم الجدية فى اءالة المسؤولين عن
شبهات التنفيع :

ان وجود الجهات الرقابية ومؤسسات الدولة المختلفة لحماية المال العام ومصالح البلاد والعباد هي بحق تمثل دولة المؤسسات وتوفر رادع حقيقي لكن من تسول له نفسه العبث في هذه المصالح أو الاستيلاء على هذا المال , ولعل عدم احترام تقارير هذه المؤسسات والتعامل معها بشكل غير جاد يمثل سقطه سياسية كبيرة لأي وزير يحمل على عاتقه محاربة الفاسدين وحماية أموال الشعب التي أقسم على حمايتها , وقد كانت الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية على رأس الجهات التي كانت تحت الرصد الرقابي وكانت تقارير لجان التحقيق ولجان تقصى الحقائق كلها تشير الى وجود تعدي صارخ على المال العام وتنفيى واضح لأقارب وأبناء مسؤولين في الهيئة وشراكة تجارية مع متنفذين يمتلكون عشرات الحيازات الزراعية بدعم وتأييد من المسؤولين عن هذا الملف , ناهيك على أن الكثير من تقارير لجان تقصى الحقائق قد أشارت على الوزير بسرعة اتخاذ اجراءات قانونية صارمة وتحقيق موسع في هذه التجاوزات الا أن الوزير أصر على عدم احترام نتائج هذه اللجان وعلى رأسها لجان تحقيق مجلس الأمة وأقدم على إحالات قانونية ليس لها من إسمها نصيب تفتقد لكل العناصر القانونية للمحاسبة وتخلو من الالباتات الحقيقية التي تعين جهات الدولة على المحاسبة مما يكون هو المسؤول الأول بحق

أمام الشعب والرأي العام على هذه التجاوزات والتنفيذ دون
اكتراث لمصالح البلاد والعباد.

**المحور الثالث : التجاوز على الصلاحيات الدستورية المقررة
له والصلاحيات القانونية المقررة لقيادات الهيئة :**

إن الدستور الكويتي لم يترك المجال مفتوحاً في تحديد
صلاحيات السلطات الثلاث وتعامل بشكل واضح ومحدد في
رسمة للحقوق المتعلقة بصلاحيات الوزراء في التعامل مع
الوزارات والهيئات التابعة لهم , إلا أن الوزير المستجوب قد
خرج عن كل هذه الأطر الدستورية وتجاوز كل الأعراف
السياسية بأن أصدر قرارات وزارية متعلقة بالهيئة العامة
للزراعة والثروة السمكية قبل حتى أن يتم صدور مرسوم
تبعيتها له كما خرج عن الفتاوى القانونية السابقة بشأن المراسيم
وتجديدها والحقوق المرتبطة بمن تعنيه هذه المراسيم وأصبح
يمارس دور غير منوط به بطلب فتاوى قانونية من إدارة
الفتوى والتشريع لتمكين بعض القيادات المتهمه بالفساد وتوسيع
اختصاصاتها مما يثير شبهة رغبته في تعزيز هذا الفساد
واستمرار نهجه ليكون هو المسؤول الأول أمامنا وأمام الأمة
سياسياً عن هذا الفساد.

مقدم الاستجواب

عبدالله جاسم المذصف

